

## الملاحق

### ملحق رقم (١)

مذكرة الأمير فيصل بن الحسين لمؤتمر الصلح في باريس  
في ٢٩ كانون الثاني " يناير " ١٩١٩ بحق العرب في الاستقلال

وفيما يلي النص الكامل لهذه المذكرة :

في أواخر كانون الثاني " يناير " سنة ١٩١٩ سافر الأمير فيصل الى باريس ليكون ممثلاً عن الحجاز في مؤتمر الصلح ، وقد عارضت فرنسا مصممة على أن لا تعترف به ممثلاً في مؤتمر الصلح ، قائلة : أن الدول لم تعترف بالحجاز لانها أحدى الدول المتحالفة في الحرب ، وعلى أثر تدخل بريطانيا تراجعت فرنسا عن موقفها وقد تم منح وفد الحجاز مقعدين في المؤتمر - الأمير فيصل ورستم بك حيدر - وقد واجه الأمير فيصل معارضة لا يستهان بها من فرنسا للقضية التي جاء لأجلها.

وحيث دعي وفد الحجاز لحضور اجتماع المؤتمر في مبنى وزارة الخارجية في باريس بتاريخ ٦ شباط " فبراير " سنة ١٩١٩ كان الأمير قبل بضعة أيام قدم مذكرة للمؤتمر شرح فيها حق العرب في الاستقلال وهي مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني " يناير " سنة ١٩١٩ وفيما يلي النص الكامل لها :

" جئت ممثلاً لوالدى الذي قاد الثورة العربية ضد الترك تلبية منه لرغبة بريطانيا وفرنسا لأطالب بان تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا من خط الاسكندرونه - ديار بكر حتى المحيط الهندي جنوبا ، معترفا باستقلالها وسيادتها بضمن من عصبة الأمم. ويستثنى من هذا الطلب الحجاز وهو دولة ذات سيادة وعدن وهي محمية بريطانية ، وبعد التحقق من رغبات السكان في تلك المنطقة ، يمكننا أن نرتب الأمور فيما بيننا ، مثل تثبيت الدولة القائمة فعلا في تلك المنطقة ، وتعديل الحدود فيما بينها ، وفيما بينها وبين الحجاز ، وفيما بينها وبين البريطانيين في عدن ، وانشاء دول جديدة حسب الحاجة وتعيين حدودها. وستتقدم حكومتى في الوقت المناسب بمقترحات تفصيلية في هذه النقاط الصغيرة ، واني لاسند في مطلبي هذا على المبادئ التي صرح بها الرئيس ويلسون. وأنا واثق من أن الدول الكبرى ستهتم باجساد الشعوب الناطقة بالعربية وبأرواحها أكثر من اهتمامها بما لها هي نفسها من مصالح مادية ."

وبنتيجة اجتماع المؤتمر والمناقشة التي دارت ، تقدم الأمير فيصل واقترح تشكيل لجنة وإرسالها الى سوريا وفلسطين لتقف على رغبات سكانها ، وقد لقي الاقتراح المذكور القبول به لدى مندوبى أميركا وانكلترا وقد عارضت فرنسا ، الا أنه لم يبت بهذا الاقتراح وتعيين اللجنة الا في ٢٥ آذار " مارس " سنة ١٩١٩ وأعضائها من الدول الأربع : أميركا ، انكلترا ، فرنسا ، وايطاليا ، ولكل منهم عضوين. وقد سميت هذه اللجنة " كنج - كراين " نسبة لاسمي العضوين الأميركيين - الدكتور هنري كنج وتشارلس كرين - وقد استغرقت اللجنة المذكورة في جولاتها في سوريا وفلسطين مدة شهرين ، تقدمت بتقريرها الذي بقي سرا مكتوما حتى عام ١٩٢٢ فتناقشته صحف أوروبا وأميركا.

عدم تطبيق وعد بنفور في شرقي الاردن

لما كان صك الانتداب الاتكليزى على فلسطين الذى دمج فيه شرقي الاردن ينص على انشاء وطن قومى لليهود في فلسطين عملا بوعد بنفور فقد ارسلت الحكومة البريطانية في ١٦ ايلول " سبتمبر " ١٩٢٢ مذكرة رسمية الى عصبة الأمم تطلب فيها استثناء شرقي الاردن من هذا الوعد وهذا نص المذكرة

تطلب حكومة جلالة الملك من مجلس جمعية الامم المتحدة وفقا لشروط المادة ٢٥ من صك الانتداب لفلسطين ان يقرر ما يأتي :

" لا تطبق المواد التالية من نظام الانتداب الفلسطيني في القطر المعروف بشرقي الاردن الذي يشمل جميع المقاطعات الواقعة الى شرق خط ممتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين الى غرب مدينة العقبة مارا بمنتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الاردن حتى المنطقة التي ياتي بها هذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية :

والمواد الملغاة هي :

١ - الفقرة الثانية والثالثة من ديباجة صك الانتداب والمواد الثانية والرابعة والسادسة والسابعة والجملة الثانية من الفقرتين الاولى والثانية من المادة ١١ والمواد ١٣ و ١٤ و ٢٢ و ٢٣ .

وفي تطبيق نظام الانتداب على شرقي الاردن تقوم حكومته بالاعمال التي تقوم بها حكومة فلسطين في فلسطين بمراقبة الدولة المنتدبة.

٢ - تقبل حكومة جلالة الملك التبعة التي تقع على عاتقها في تطبيق نظام الانتداب على شرقي الاردن وتتكفل بان الشروط التي توضع لادارة ذلك القطر وفقا للمادة ٢٥ لا تكون بأي وسيلة غير مطابقة لبقية شروط نظام الانتداب التي لم يشر الى عدم تطبيقها هذا القرار.

## ملحق رقم (٢)

نص الاتفاق المعقود بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في باريس بشأن سوريا ولبنان بتاريخ ٤ نيسان " إبريل " سنة ١٩٢٤

لما كانت تركيا قد تنازلت في معاهدة السلم التي عقدها مع الدول المتحالفة عن جميع حقوقها ومطالبها في سورية ولبنان.

ولما كانت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التي ادخلت في معاهدة فرساي اقرت نظام الانتخاب في بعض الاقطار ، كنتيجة للحرب الاخيرة ، فانتهت فيها سيادة الدولة التي كانت تحكمها ، وكانت صكوك الانتخاب تحدد في كل حالة بمجلس عصبة الأمم.

ولما كانت الدول الكبرى المتحالفة اتفقت على ان تكل ائى فرنسا الانتخاب على سورية ولبنان ولما كانت صكوك الانتخاب قد حددت بمجلس عصبة الأمم.

ولما كان الانتخاب الذي ذكرت نصوصه فيما تقدم قد اصبحت نافذا منذ ٢٩ ايلول سبتمبر سنة ١٩٢٣.

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية . قد ساعدت بمحاربتها المانية على هزيمة هذا الدول وحليفاتها ، وعلى تنازل هذه الحليقات عن عزتها ومطالبها في الاقطار التي انتقلت منها. الا انها - الولايات المتحدة - لم تبرق ميثاق عصبة الأمم الذي ادمج في معاهدة فرساي.

ولما كانت حكومة الولايات المتحدة وحكومة الجمهورية الفرنسية ترغبان في الوصول الى انتهاء نهائي حول حقوق هذه الحكومات وحقوق رعاياها في سورية ولبنان.

فقد قرر رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية عن ساقى لهذا الغاية وعينا مفضيهما :

عن رئيس الجمهورية الفرنسية ، المسيو ريمون بوانكاره ، عضو مجلس الشيوخ رئيس مجلس الوزراء ، وزير الخارجية.

وعن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية سعادة المسيو ميرون ت : هريك .سفير الولايات المتحدة فوق العادة المفوض في فرنسا ، اللذين تبادلوا اوراق اعتمادهما وجداهما موافقة للاصول ، اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى : ان حكومة الولايات المتحدة تقبل ان تدير فرنسا سورية بحسب الانتخاب السابق الذكر . على ان تراعى النصوص الواردة في هذا الاتفاق.

المادة الثانية : ان الولايات المتحدة ورعاياها تتمتع وتستفيد من جميع الحقوق والمزايا التي ضمنتها نصوص الانتخاب لاعضاء عصبة الأمم ورعاياها ، وان لم تكن الولايات المتحدة من اعضاء عصبة الأمم.

المادة الثالثة : تحترم الحقوق الملكية التي هي للاميركيين في الأراضي المشمولة بالانتداب ولا تمس بحال من الاحوال.

المادة الرابعة : تبعث الدولة المنتدبة الى حكومة الولايات المتحدة بنسخة من التقرير السنوي الذي ينبغي عليها وضعه ، طبقاً للمادة ١٧ من الانتداب .

المادة الخامسة : ان لرعايا الولايات المتحدة الحرية باتشاء وتعهده مؤسسات علمية وانسانية ودينية فى الاراضي الخاضعة للانتداب ، وقبول الاشخاص الذين يرغبون التعلم باللغة الانكليزية ، على ان تراعى القوانين المحلية المتعلقة بالنظام العام وحسن الاخلاق .

المادة السادسة : كل تعديل يطرأ على نصوص الانتداب لا يكون له أي تأثير على هذا الاتفاق ، ما لم توافق عليه الولايات المتحدة .

المادة السابعة : يبرم هذا الاتفاق بحسب الارضاع الدستورية المتبعة عند الفريقين الساميين المتعاقدين ، ويجرى تبادل وثائق الابرام في باريس باقرب وقت ممكن . ويصبح هذا الاتفاق نافذا من تاريخ هذا التبادل .

وبناء على هذا فان مفوضي الدولتين الحائزين على الصلاحيات اللازمة لهذه الغاية وقعوا هذا الاتفاق ووضعوا عليه اختتامهم .

سنع منه نسختان في باريس . في ، نسيان ' ابريل ' سنة ١٩٢٤

وقد وقع النص الانكليزي في نفس التاريخ .

رجرى تبادل وثائق الابرام في ١٣ تموز " يوليو " سنة ١٩٢٤ .

### اتفاق رقم (٣)

## اتفاق الهدنة العامة بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل (\*) الأمم المتحدة .

دودس ٣ نيسان ( ابريل ) سنة ١٩٤٩ .

المقدمة :

ان فريقى الاتفاقى الحالى :

تسير- منيها لقرار مجلس الأمن المؤرخ ١٦ نوفمبر ( تشرين لثانى ) ١٩٤٨ . الذى يدعوها الى التفاوض فى هدنة باعتبار ذلك اجراء مؤقتا آخر ضمن المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، وبغية تسهيل الانتقال من الهدنة الحالية الى سلم دائم فى فلسطين .

وبعد أن قررا الدخول برئاسة الأمم المتحدة فى مفاوضات تتعلق بتطبيق قرار مجلس الأمن المؤرخ فى ١٦ نوفمبر ( تشرين الثانى ) سنة ١٩٤٨ ، وبعد أن علينا ممثلين ذوى صلاحية للتفاوض فى اتفاق هدنة وعقدت .

وبعد أن تبادل الممثلون لحكوماتهم الموثعون ادناه وثائق تفويضهم الكاملة ووجدوها صحيحة ومطابقة للاصول .

اتفقا على النصوص الآتية :

المادة الأولى :

بغية تسهيل العودة الى سلم دائم فى فلسطين واعترافا باهمية التأكيدات التى تبادلها الفريقان فى هذا الباب والمتعلقة بالعمليات الحربية المستقبلية ، فإن المبادئ الآتية ، التى يترتب على الفريقين مراعاتها اثناء الهدنة تثبت ههنا :

١ - أن امر مجلس الأمن الذى يمنع اللجوء الى استخدام القوة العسكرية فى تسوية قضية فلسطين يحترمه كلا الفريقين احتراماً تاماً .

٢ - يحظر على القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية لأى الفريقين أن تتخذ اجراء عدوانيا أو تخطئه أو تهدد به ضد اهالى الفريق الاخر او قواته المسلحة مع العلم بان استعمال التعبير ( تخطئه ) فى هذا السياق لايعنى خطط الاركان العامة التى تمارسها التشكيلات العسكرية فى المادة .

٣ - يحترم حق كل من الفريقين فى أمانة وبحرية من الخوف من هجوم القوات المسلحة للفريق الآخر .

٤ - ان اقامة هدنة بين القوات المسلحة للفريقين يقبل اعتباره خطوة لاغنى عنها نحو قف النزاع المسلح وإعادة السلم الى فلسطين .

المادة الثانية :

من أجل الغاية من تطبيق قرار مجلس الأمن المؤرخ فى ١٦ نوفمبر ( تشرين الثانى ) سنة

١٩٤٨ تثبت المبادئ والاهداف الآتية :

(\*) هيئة العامة للاستعلامات - مف ووثق بسطرس . مجموعة ووثق واورق حصة بشخصية فلسطينية ، الجزء الاور ، القاهرة ١٩٦٩

- ١ - يعترف بمبدأ عدم كسب أي نفع عسكري أو سياسي من الهدنة التي امر بها مجلس الأمن .
  - ٢ - ويعترف كذلك بأن ليس من نص في هذا الاتفاق يجحف بأي شكل من الأشكال بحقوق أي من الفريقين أو ادعاءاته أو مراكزه في الحل السلمي النهائي لقضية فلسطين . فنصوص هذا الاتفاق إنما امنتها اعتبارات عسكرية صرفة .
- المادة الثالثة :

- ١ - عملاً بالمبادئ الواردة انفا وعملاً بقرار مجلس الأمن في ١٦ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٤٨ تقام هدنة بين القوات المسلحة للفريقين - برية وبحرية وجوية .
  - ٢ - لن يرتكب أي عنصر من القوات العسكرية أو شبه العسكرية بما في ذلك القوات غير النظامية لكل الفريقين . برياً أو بحرياً أو جوياً ، أي عمل حربي أو عدائي ضد القوات العسكرية أو شبه العسكرية التابعة للفريق الآخر . أو ضد المدنيين في ارض يسيطر عليها ذلك الفريق أو يتقدم عبر خطوط حدود الهدنة المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة أو يتجاوزها لأي غرض مهما كان أو يدخل المجال الجوي للفريق الآخر أو يخترقه .
  - ٣ - لن يوجه عمل شبه عسكري أو عمل عدائي من ارض يسيطر عليها احد فريقى هذا الاتفاق ضد الفريق الآخر .
- المادة الرابعة :

- ١ - تدعى الحدود الموصوفة في المادتين الخامسة والسادسة من هذا الاتفاق خطوط حدود الهدنة وهي تخطط ابقاء بغرض فرار مجلس الامن المؤرخ في ١٦ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٤٨ وقصده .
  - ٢ - ان الغرض الاساسي من خطوط أو حدود الهدنة هو رسم الخطوط التي لن تتجاوزها القوات المسلحة لكلا الفريقين .
  - ٣ - تظل الأنظمة والتعليمات الخاصة بقوات الفريقين المسلحة التي تمنع المدنيين من أجتياز خطوط القتال ودخول المساحة الواقعة بين الخطوط نافذة المفعول بعد توقيع هذا الاتفاق منطبقاً ذلك على حدود الهدنة في المادتين الخامسة والسادسة .
- المادة الخامسة :

- ١ - تكون خطوط حدود الهدنة لجميع القطاعات ما عدا القطاع الذي تسيطر عليه الان القوات العراقية كما رسمت على الخرائط في الملحق الأول من هذا الاتفاق وتحددتها يلي :
  - ( أ ) في قطاع حزب - د - عرب ( ش . خ . خ . ١٥١ - ١٦٧٤ ) الى الطريق الشمالي لخطوط حدود الهدنة في اتفاق وقف اطلاق النار بتاريخ ٣ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٤٨ الخاص بمنطقة القدس . تكون خطوط حدود الهدنة هي حدود الهدنة التي شهدت بها منظمة الاشراف على الهدنة التابعة للامم المتحدة .
  - ( ب ) في قطاع القدس تنطبق خطوط حدود الهدنة على الحدود المخططة اتفاق في اطلاق النار بتاريخ ٢٠ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٤٨ الخاص بمنطقة القدس .
  - ( ج ) في قطاع الخليل - البحر الميت تكون خطوط حدود الهدنة كالتي عينت في الخارطة رقم ١ المشار اليها بحرف ( ب ) في الملحق الأول من هذا الاتفاق .
  - ( د ) في القطاع الممتد من نقطة على البحر الميت ( ش . خ . ١٩٢٥ - ٩٥٨ ) الى الطرف الجنوبي الاقصى لفلسطين يتقرر خط الهدنة بالمراكز العسكرية الحالية كما رسمها في مارس ( آذار ) ١٩٤٩

مراقبو الأمم المتحدة وتمتد من الشمال إلى الجنوب كما رسمت على الخارطة رقم ١ في الملحق الأول لهذا الاتفاق .

المادة السادسة :

١ - من المتفق عليه ان تحل قوات المملكة الاردنية الهاشمية محل قوات العراق في القطاع الذي تسيطر عليه القوات الأخيرة . وذلك بعد أن أبلغت حكومة العراق نيتها هذه الى القائم بأعمال الوساطة برسالتها المؤرخة في ٢٠ مارس الواردة من وزير خارجية العراق يفوض فيها وفد المملكة الاردنية الهاشمية بالمفاوضة عن القوات العراقية ويصرح بأن تلك القوات سوف تسحب .

٢ - يكون خط حدود الهدنة في القطاع الذي تسيطر عليه الآن القوات العراقية كما هو مرسوم في الخارطة رقم ١ في الملحق الأول من هذا الاتفاق المشار اليه بحرف ( أ ) .

٣ - يثبت خط حدود الهدنة المنصوص عليه في الفقرة ٢ من هذه المادة على مراحل كما يلي : على انه يجوز في اثناء ذلك المحافظة على الخطوط العسكرية الراهنة .

( أ ) في المنطقة الواقعة غربي الطريق الممتد من يافا الى جلجوليه ومن هنا الى شرقي كفر قاسم . خلال خمسة اسابيع من التاريخ الذي يوقع فيه هذا الاتفاق .

( ب ) في منطقة وادي عارة شمالي الخط الممتد من يافا الى زيونه . خلال سبعة اسابيع من التاريخ الذي يوقع فيه هذا الاتفاق .

( ج ) في جميع المناطق الأخرى من القطاع خلال خمسة عشر اسبوعا من التاريخ الذي يوقع فيه هذا الاتفاق .

٤ - ان خط الهدنة في قطاع الخليل - البحر الميت المشار إليه في الفقرة ( ج ) من المادة الخامسة من هذا الاتفاق والمشار إليه ( ب ) في الخارطة ١ في الملحق الأول والذي يشتمل على انحراف جوهري من الخطوط العسكرية الحاضرة لصالح قوات المملكة الاردنية الهاشمية قد أريد به التعويض عن تعديلات الخطوط العسكرية الحالية في القطاع العراقي المبينة في الفقرة ٣ من هذه المادة .

٥ - وتعويضا عن الطريق المستولى عليها بين طولكرم وقلقيلية توافق حكومة اسرائيل على أن تدفع لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية تكاليف انشاء عشرين كيلو مترا من طريق جديدة من الدرجة الأولى .

٦ - بينما تتأثر قرى بأقلام خط حدود الهدنة المنصوص عليه في الفقرة ٢ من هذه المادة . فإنه يحق لسكان هذه القرى الاحتفاظ بكامل حقوقهم في المسكن والملكية والحرية . وستكون هذه الحقوق مصونة . وفي حالة مايزعم اناس من هؤلاء السكان مغادرة قراهم فان لهم الحق في ان يأخذوا معهم ماشيتهم وغيرها من الممتلكات المنقولة وان يتسلمو دون ابطاء تعويضات كاملة عن الأرض التي تركوها . وسيمنع على القوات الاسرائيلية الدخول الى هذه القرى أو المرابطة فيها اذ تنظم هنا شرطة عربية تجند محليا وترابط من أجل الأمن الداخلي .

٧ - ان المملكة الاردنية الهاشمية تقبل انسحاب القوات العراقية في فلسطين .

٨ - لن تفسر نصوص هذا الاتفاق بأى معنى من معانيه تفسيراً يحذف بالتسوية السياسية النهائية بين فريقى هذا الاتفاق .

٩ - ان خطوط حدود الهدنة المعينة في المادتين الخامسة والسادسة من هذا الاتفاق يتفق عليها بين الفريقين دون اجحاف بالتسويات الاقليمية ابو خطوط الحدود أو بادعاءات اى من الفريقين المتعلقة بها في المستقبل

١٠- تنشأ خطوط حدود الهدنة خلال عشرة أيام من التاريخ الذى يوقع فيه هذا الاتفاق

١١- تخضع الخطوط حدود الهدنة المعينة في هذه المادة وفى المادة الخامسة للتصحیحات التى قد يتفق عليها فريقا هذا الاتفاق ويكون لجميع هذه التصحیحات نفس القيمة والتأثير كما لو كانت قد ادمجت بتمامها في اتفاق الهدنة العامة لهذا .

#### المادة السابعة

١- تقتصر القوات العسكرية لفريقى هذا الاتفاق على القوات الدفاعية ، وذلك في المناطق الممتدة عشرة كيلو مترات من كلا جانبي خطوط حدود الهدنة الا حيث يكون ذلك غير عملي لاعتبارات جغرافية مثل الطرف الجنوبي الاقصى لفلسطين والشقة الساحلية أما القوات الدفاعية المسموح بها في كل قطاع فهى المحدودة في الملحق الثاني من هذا الاتفاق ويدخل في حساب تخفيض عدد القوات العراقية فى القطاع الذى تسيطر عليه هذه القوات الآن

٢- يتم تخفيض القوات إلى مستوى الدفاع بحسب الفقرة السابقة خلال عشرة أيام من انشاء خطوط حدود الهدنة المعينة في هذا الاتفاق ويتم بالطريقة نفسها ازالة الالغام من الطرق الملوغمة والمناطق التى يخفيها اى الفريقين كما يتم خلال الفترة نفسها تسليم الخرائط التى تشير الى مواقع مثل حقول هذه الالغام من احد الفريقين الى الاخر

٣- يكون مقدار القوات التى يجوز ان يحتفظ بها الفريقان في كلا جانبي خطوط الهدنة خاضعا لتعديلات دورية ، ابتغاء المزيد من تخفيض قوات كهذه بالتراضى بين الفريقين

#### المادة الثامنة

١- تؤلف لجنة خاصة مكونة من ممثلين اثنين عن كل فريق تعيينهما حكومتاهما ابتغاء وضع خطط وترتيبات يتفق عليها ترمى الى توسيع مدى هذا الاتفاق وادخال التحسينات على تطبيقه

٢- تنظم اللجنة الخاصة فور البدء بتنفيذ هذا الاتفاق وتوجه عنايتها الى وضع خطط وترتيبات يتفق عليها للموضوعات التى قد يعرضها عليها احد الفريقين والتى تشمل في كل حال على ما يلى :مما تم الاتفاق عليه مبدئيا حتى الان ، حرية التنقل على الطرق الحيوية بما في ذلك طريقا بيت اللحم والطورون -القدس استئناف النشاط المعتاد للمعاهد الانسانية والثقافية على جبل الطور وحرية انوصول اليها حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمعاهد الثقافية واستعمال المقبرة الواقعة على جبل الزيتون واستئناف العمل في محطة مضخة الطورون .وتزويد المدينة القديمة بالكهرباء واستئناف عمل السكة الحديدية الى القدس .

٣- تفرد اللجنة الخاصة بصلاحيه النظر في المسائل التى قد تحال اليها ويمكن ان تنص الخطط والترتيبات التى تضعها على ان تمارس وظيفة الاشراف عليها لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة حسب المادة الحادية عشر .

#### المادة التاسعة :

ان الاتفاقات التى يتوصل اليها الفريقان بعد توقيع هذا الاتفاق والتى تتعلق بمثل قضايا المزيد من تخفيض القوات الذى ترمى اليه الفقرة ٣ من المادة السابعة وبالتعديلات القادمة لخطوط حدود الهدنة

وبالخطوط والترتيبات التي تضعها اللجنة الخاصة المؤلفة بموجب المادة الثامنة يكون لها نفس القيمة والتأثير الذي لنصوص هذا الاتفاق ما يتقيد بها الفريقان القيد نفسه

#### المادة العاشرة :

بعد أن تم تبادل الأسرى بين الفريقين بترتيب قبل التوقيع على هذا الاتفاق ، لا حاجة الى ترتيبات اضافية في هذا الامر الا ان لجنة الهدنة المشتركة تتعهد باعادة النظر فيما اذا كان هناك اسرى حرب تابعون لاحد الفريقين لم تشملهم المبادلة السابقة ، وفي حالة ما يكون هناك اسرى حرب فان لجنة الهدنة المشتركة تنظم مبادلة عاجلة لمثل هؤلاء الأسرى ويتعهد فريقا هذا الاتفاق بان يتعاون تعاوننا تاما مع لجنة الهدنة المشتركة في القيام بهذه المهمة

#### المادة الحادية عشرة

- ١- باستثناء الامور التي تنفرد بالصلاحية المطلقة فيها اللجنة الخاصة بموجب المادة الثامنة تشرف على تنفيذ هذا الاتفاق لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة من خمسة اعضاء يعين كل فريق من فريقى هذا الاتفاق اثنين منهم ، ويكون رئيسها رئيس اركان منظمة الاشراف على الهدنة التابعة للامم المتحدة او ضابطا كبيرا من ضباط الرقابة الملحقيين بتلك المنظمة ، يعينه رئيس الاركاب بعد التشاور مع وكلاء فريقى الاتفاق
- ٢- تقم لجنة الهدنة المشتركة مركز رياستها في القدس وتعتقد جلساتها في الاماكن والاقوات التي تراها ضرورية من اجل تصريف عملها تصريفا مجديا
- ٣- يدعو رئيس اركان منظمة الاشراف على اللجنة التابعة للامم المتحدة لجنة الهدنة المشتركة الى عقد اولى جلساتها في وقت لا يتأخر عن اسبوع بعد توقيع هذا الاتفاق
- ٤- تكون قرارات لجنة الهدنة المشتركة قائمة على مبدأ الاجماع ما امكن وفي حالة عدم الاجماع تتخذ القرارات باغلبية اصوات اعضاء اللجنة الحاضرين والمصوتين
- ٥- تضع لجنة الهدنة المشتركة انظمة سير العمل الخاصة بها وتعتقد الجلسات فقط بعد ان يشعر الرئيس الاعضاء اشعارا كافيا ويتشكل نصاب الاجتماعات من اكثرية اعضائها
- ٦- تحول اللجنة حق استخدام المراقبين الذين يمكن ان يكونوا من المنظمات العسكرية للفريقين او من الضباط العسكريين التابعين لمنظمة الاشراف على الهدنة التابعة للامم المتحدة او من كليهما وذلك بالاعداد التي تعتبر ضرورية للقيام باعمالها وفي حالة استخدام مراقبي الامم المتحدة يظل هؤلاء تحت إمرة رئيس اركان منظمة الاشراف على الهدنة التابعة للامم المتحدة ان الاعمال الخاصة أو الاعمال العامة التي يعهد بها إلى مراقبي الأمم المتحدة الذين يلحقون بلجنة الهدنة المشتركة تخضع لموافقة رئيس اركان الامم المتحدة أو ممثله المعين في اللجنة وذلك بحسب من يكون منهما رئيسا لها .
- ٧- ان الادعاءات أو الشكاوى ذات العلاقة بتطبيق هذا الاتفاق التي يقدمها احد الفريقين تحال فورا الى لجنة الهدنة المشتركة عن طريق رئيسها وتتخذ اللجنة من الاجراءات بشأن جميع الادعاءات أو الشكاوى باستخدام جهاز المراقبة والتحقيق الخاص بها ما تراه مناسباً ، ابتغاء الوصول الى تسوية عادلة ومقبولة لدى الفريقين .
- ٨- عندما ينشأ خلاف حول تفسير معنى نص معين في هذا الاتفاق ما عدا المقدمة والمادتين الأولى

والثانية ، فان تفسير اللجنة هو الذي يمود ويجوز للجنة بحسب ما ترى ، وكما تقضى به الحاجة أن توصى الفريقين بين حين وآخر بإجراء تعديلات في نصوص هذا الاتفاق .

٩- تقدم لجنة الهدنة المشتركة الى كلا الفريقين تقارير اعمالها بالقدر الذي تراه ضروريا ، وتقدم نسخة من كل تقرير الى السكرتير العام للأمم المتحدة لإبصاله الى الهيئة المناسبة ، أو المرجع المختص في الامم المتحدة .

١٠- يمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها حرية التنقل والمرور في المنطقة التي يشملها هذا الاتفاق بحسب الضرورة التي تقرها اللجنة ، بشرط ان تقتصر على استخدام مراقبي الأمم المتحدة عندما تتخذ اللجنة قرارات كهذه بأكثرية الأصوات .

١١- تقسم نفقات اللجنة بالتساوي بين فريقى هذا الاتفاقى ، ما عدا النفقات الخاصة لمراقبي الأمم المتحدة المادة الثانية عشرة :

١- لا يخضع الاتفاق الحالى للتصديق ويصبح نافذ المفعول فور توقيعه .  
٢- أن العمل بهذا الاتفاق الذى تم التفاوض بشأنه واقراره ابقاء بقرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ نوفمبر (تشرين الثانى ) ١٩٤٨ والداعى الى اقامة هدنة من اجل استئصال ما يهدد السلم في فلسطين ومن أجل تسهيل الانتقال من الهدنة الحالية الى سلم دائم فيها يظل ساريا حتى يبلغ الفريقان تسوية سلمية الا فيما نص عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة .

٣- يجوز في كل وقت لكلا فريقى هذا الاتفاق بالتراضى تنقيح هذا الاتفاق او اى نص من نصوصه أو إيقافه تنفيذه ، ما عدا المادتين الأولى والثالثة . وفى حالة عدم التراضى ، وبعد أن يصحح هذا الاتفاق نائذ المفعول لمدة سنة من تاريخ توقيعه يجوز لأى من الفريقين أن يطلب الى السكرتير العام للأمم المتحدة الدعوة الى مؤتمر من ممثلى كلا الفريقين بغية إعادة النظر في أى نص من نصوص هذا الاتفاق او تنقيحه أو إيقاف العمل به ، ما عدا المادتين الأولى والثالثة منه ، ويكون الاشراف على مؤتمر كهذا إجباريا على الفريقين .

٤- اذا لم ينتج عن المؤتمر المنصوص عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة حل لمسأله نام عليها خلافا يرضى عنه الفريقان ، فان أيا من الفريقين يمكن أن يعرض الأمر على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ابتغاء الجزاء المطلوب على أساس أن هذا الاتفاق قد عقد ايفاء بإجراء مجلس الأمن الذى يستهدف بلوغ السلم في فلسطين .

٥- يوقع هذا الاتفاق على خمس نسخ يحتفظ كل فريق بنسخة منها وترسل نسختان الى السكرتير العام للأمم المتحدة لإبصالهما الى مجلس الأمن والى لجنة التوفيق لفلسطين للأمم المتحدة ونسخة الى القائم بأعمال الوساطة في فلسطين . وضع في رودوس ، بجزيرة رودس ، باليونان في اليوم الثالث من نيسان ( أبريل ) سنة ألف وتسعمائة وتسع واربعين بحضور القائم بأعمال الوساطة في فلسطين التابع للأمم المتحدة ورئيس اركان منظمة الاشراف على الهدنة التابع للأمم المتحدة .

توقيع (احمد صدقى الجندى) بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

توقيع (محمد المعاينة) بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

توقيع (روبين شلواح) بالنيابة عن حكومة اسرائيل

توقيع (موسى دايان) بالنيابة عن حكومة اسرائيل